"شعاع كابيتال" تعقد المؤتمر الهاتفي لمناقشة نتائج أعمالها للربع الأول من عام 2023

الإمارات العربية المتحدة: عقدت شعاع كابيتال ش.م.ع "شعاع" (الشركة المدرجة في سوق دبي المالي بالرمز SHUAA) مؤتمراً هاتفياً في تمام الساعة الثالثة عصراً يوم الخميس الموافق 11 مايو 2023، حيث تم تقديمه بواسطة الإدارة التنفيذية لشعاع متمثلة في:

- **فوّاد طارق خان** - الرئيس التنفيذي للمجموعة
- **اثاناسيوس تسيتسونيس** - رئيس علاقات المستثمرين والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

خلال المؤتمر، تمت مناقشة أداء شعاع المالي خلال الربع الأول لعام 2023. كما تم مشاركة عرض تحليلي للقوائم المالية للشركة مع السادة الحضور، والذي يمكن الإطلاع عليه من خلال قسم علاقات المستثمرين بموقع الشركة الإلكتروني (www.shuaa.com)، وقد تلخصت أهم نقاط العرض التقديمي الذي تم مناقشته خلال المؤتمر فيما يلي:

ملخص العرض التقديمي

فيما يلي ملخص للنقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال العرض التقديمي ويقدم نظرة عامة على الشرائح التي تمت مناقشتها وتضمينها في العرض التقديمي.

صافي الربح العائد للمساهمين 15 مليون درهم إماراتي، محققاً بذلك زيادة قدرها 60% مقارنة بالربع الرابع من عام 2022

- **بلغ إجمالي إيرادات الشركة 60 مليون درهم** في الربع الأول من عام 2023 مدعوماً بالإيرادات المتكررة القوية عبر جميع قطاعات الأعمال
- **بلغ صافي الربح 15 مليون درهم** مدعوماً بالأداء المتفوق للأعمال العقارية، والدخل من ادارة الصناديق وخدمات الاستشارات والتداول القوية
- **واصلت مقاييس الميزانية العمومية تحسنها** بفضل النهج المنضبط للحد من المديونية
- **استمرار خفض المديونية في عام 2023** بحدود 400 مليون درهم خلال هذا العام

تتمتع **شعاع** بمكانة جيدة تؤهلها من الاستفادة من الأسس الاقتصادية القوية لدول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من التخفيضات المعلنة مؤخراً في إنتاج النفط من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان من مايو 2023 حتى نهاية العام. سيؤثر ذلك سلباً على إيرادات الموازنة وبالتالي خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي. ومع ذلك، على الرغم من تعديلها لتعكس انخفاض حجم إنتاج النفط وتصديره ، لا يزال من المتوقع أن تحقق جميع دول مجلس التعاون الخليجي فوائض في الحساب الجاري هذا العام ، مسجلة نمواً منخفضاً للناتج المحلي الإجمالي.

وبعد الانتهاء من تقديم العرض التحليلي بواسطة إدارة الشركة، تم إتاحة المجال أثناء المؤتمر لاستقبال أسئلة السادة الحضور من المحللين الماليين، ولم يكن هناك أية أسئلة.

بيان تحذيري بخصوص التصريحات الاستشرافية

تتضمن هذه الوثيقة بيانات أو تصريحات استشرافية لا تشكل حقائق تاريخية أو ضمانات للأداء المستقبلي، إنما تستند فقط إلى توقعاتنا ومعتقداتنا وافتراضاتنا الحالية بشأن مستقبل أعمالنا، والخطط والاستراتيجيات المستقبلية، والتقديرات، والأحداث والاتجاهات المتوقعة، والظروف الاقتصادية وغيرها من الظروف المستقبلية. ويمكن تمييز أي بيانات أو تصريحات استشرافية عموماً من خلال استخدام مفردات مثل "نتوقع"، "نرجو"، "نعتزم"، "نخطط"، "نستهدف"، "هدف"، "ننوي"، "نؤمن"، "نقدّر"، "نرجح"، "استراتيجية"، "اتجاه"، "مستقبل"، "غاية"، "من الممكن"، "قد"، "ينبغي"، "سوف"، أو عكس هذه الكلمات أو غيرها من مشتقاتها أو شبيهاتها التي تشير إلى المستقبل.

وقد تشمل التصريحات الاستشرافية، على سبيل المثال لا الحصر، تصريحات بخصوص:

- النتائج التشغيلية المتوقعة مثل نمو الإيرادات أو الأرباح
- المستويات المتوقعة للنفقات واستخدامات رأس المال
- التقلبات الحالية أو المستقبلية في أسواق رأس المال وأسواق الائتمان وظروف السوق المستقبلية

ونظراً لكون التصريحات الاستشرافية متعلقة بالمستقبل، فإنها عرضة للتقلبات والمخاطر والتغيرات في الظروف التي يصعب التنبؤ بها، والتي يعدّ الكثير منها خارجاً عن سيطرتنا. وقد تختلف نتائجنا الفعلية وأوضاعنا المالية بشكل كبير عن تلك المشار إليها في التصريحات الاستشرافية. ولذلك، يجب ألا تعتمد على أي من هذه التصريحات الاستشرافية. وتشمل العوامل الهامة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة في نتائجنا الفعلية ووضعنا المالي عن تلك المشار إليها في التصريحات الاستشرافية، على سبيل المثال لا الحصر: قدرتنا في الحفاظ على مستويات مناسبة من الإيرادات وضبط النفقات؛ والأوضاع الاقتصادية والمالية في الأسواق العالمية والإقليمية التي نعمل فيها، بما في ذلك التقلبات في أسعار الفائدة، وأسعار السلع والأسهم وقيمة الأصول؛ وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية، بما في ذلك قدرتنا على إدارة عملية إعادة توزيع ميزانيتنا العمومية بصورة فعالة وتحقيق التوسع في أعمالنا الاستراتيجية؛ موثوقية سياساتنا وإجراءاتنا وأساليبنا الخاصة بإدارة المخاطر؛ واستمرار التقلبات في أسواق رأس المال أو أسواق الائتمان؛ والأحداث الجيوسياسية؛ والتطورات والتغيرات في القوانين واللوائح، بما في ذلك تكثيف الأنظمة التي تحكم صناعة الخدمات المالية من خلال العمل التشريعي والقواعد المنقحة والمعايير التي تطبقها الجهات المنظمة التي نتبع لها.

ويستند أي من التصريحات الاستشرافية التي نقدمها في هذه الوثيقة والعرض فقط إلى المعلومات المتوفرة لدينا حالياً، وهي تنطبق فقط اعتباراً من التاريخ التي صدرت فيه. وليس هناك أي تمثيل أو ضمانات، صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو نزاهة المعلومات والآراء الواردة في هذه الوثيقة. ولا نتعهد بأي التزام تجاه تحديث أي تصريح استشرافي علناً سواء كان ذلك نتيجة لمعلومات جديدة أو تطورات مستقبلية أو غير ذلك. يرجى العلم أن الأداء السابق قد لا يكون مؤشرا على النتائج المستقبلية.